شروط تعجيزية لمناقصات انشاء محطات الهواتف الخلوية

فعلت دول الخليج التي اصرت على عدم بيع فضاءاتها الوطنية للاجانب لانه ملك عام، ويتم تدريب خبرات عراقية. ان العقوبات التي كانت مفروضة على العراق جعلته يتخلف عن مواكبة العديد من التطورات العلمية والتقنية التي شهدها العالم والقول بعدم وجود خبرة عراقية في هذا المجال سينسحب على المجالات الاخرى اي ان العراق سيحرم من الدخول في المنافسات القادمة. والذريعة الامريكية بعدم الموافقة على شركة عراقية مساهمة ستؤسس هي وجوب دخول العقد حيز التنفيذ بعد شهر من التوقيع وان خطوات تأسيس الشركة واعلانها ستأخذ اكثر من شهر. ان معظم مناطق بغداد وبعض المحافظات يزال يفتقر الى الخدمة الهاتفية بسبب تدمير المحطات وان امريكا نفسها كانت تعترض في لجنة (٦٥١) مصرة على ان خدمة الهاتف الخلوي غير ملحة (انسانيا) وان مذكرة التفاهم برنامج النفط مقابل الغذاء وضعت لحاجات انسانية ملحة، والعراقيون الذين يتحملون قطع الكهرباء بالساعات رغم الحر الشديد يستطيعون ان يتحملوا عدم وجود الهاتف الخلوي الذي اصبح فجأة حاجة انسانية ملحة. وتستطيع سلطات الاحتلال ان توفر هذه الخدمة من السماح لشركات عربية مثل بتلكو البحرانية التي دخلت العراق ومنعتها هذه السلطات من ان تؤسس الشركة العراقية وبدأ العمل.

ان عدم نص العقد على وجوب تسليم المعدات للعراق بعد انتهاء مدة العقد يعني مرة اخرى ان العقد موضوع لشركة معينة تحاول كسب المليارات من الدولارات على حساب العراق اذ ان الشركة ستوقع عقدا آخر وبسعر اقل او ستبيع معداتها وتربح ربحا اضافيا.

وتبدو الصورة اكثر وضوحا مع شركات وقعت العقود في مجالات اخرى. فقد اعلنت شركة بكتل سيئة الصيت في معظم دول الجنوب ان معظم عمليات الاعمار ستنفذها شركات عراقية وسارعت الصحف المحلية الى وضع الاعلان في صدر صفحاتها الاول. واجتمعت بكتل بمهندسين ومقاولين واصحاب شركات عراقيين الذين هوجنوا بشروط المناقصات التي لاتنطبق عليهم ولكن الصحف لم تنشر ما حدث بل ان بعضها لايزال مصرا على نشر الاعلان وكأنها كسب عراقي والحقيقة ان المناقصات ستكون من حصة شركات امريكية وغيرها ليطمس العراق اكثر بالديون الهائلة وفوائدها ومع دخول صندوق النقد الدولي الى العراق ستكرر ما حدث في دول الكتلة الشرقية بعد انهيارها في العراق.

كان العراقيون ولمدة (٨٠) عاما يتفرجون على ما يصيب بلدهم بسبب سيطرة النظام السابق على كل شيء وهاهم يتفرجون وسلطات الاحتلال تسيطر على كل شيء. بقيت الصورة نفسها مع تغيير الاسياد. ان حرارة الصيف العراقي التي تذيب المسمار في الباب قد تساعد في جعل اولى قطرات الكارثة على التبخر. انها امنية ليس الا.

والحجة هذه المرة عدم توفر الرأسمال العراقي. سيتم تقديم العطاءات في وقت لاحق من ويتم ابلاغ الشركات التي كسبت المناقصة في ٩ ايلول القادم. اي على العراقيين او مجلس الحكم العمل بسرعة من اجل كسب هذا العقد قبل ان يكون سابقة في خصخصة القطاع العام العراقي لصالح شركات امريكية وبريطانية وغيرها.

يستطيع العراقيون من خلال شركة مساهمة ان يجمعوا (٢٥٠) مليون دولار من خلال طرح اسهم سعر الواحد منها (١٠٠) دولارا وهو مبلغ تستطيع اية عائلة عراقية تدبيرها. وباشراك ملايين العراقيين الذين في الخارج سيكون رأس مال مضاعفا خاصة اذا ما عرفنا ان سبب الالحاح الامريكي على ابعاد العراق من المناقصة هو نسبة الربح العالية التي تفوق (١٠٠ الى ١٥٠) سنويا. اما بشأن الخبرة فالشركة التي سيتم تأسيسها تستطيع ان تستورد الاجهزة، كما ستفعل الشركة الاجنبية وان تستعين بخبراء اجانب بالتعاقد، كما

بقصد استبعاد مساهمين عراقيين

"اول الغيث قطرة ثم ينهمر هكذا كنا نقول في شؤون الدنيا الخيرة. في العراق لا غيث في الصيف ولكنه ينتظر اول غيث الكارثة الاقتصادية الذي ستأتي به عمليات اعمار العراق الجديد.

واول الغيث هذه الكارثة بدأت بقطرة تصريح لسلطات الاحتلال اكدت ان اعمار محطات الهواتف الارضية التي دمرتها الصواريخ ستكلف مئات الملايين من الدولارات وان انشاء محطات للهواتف الخلوية اقل كلفة

عقب التصريح عقد مؤتمر في عمان في الثلاثين من شهر تموز المنصرم لبحث قضية انشاء المحطات الخلوية يدفع كل مشترك فيه مبلغ الف دولار. فريسة عقد المؤتمر خارج العراق كانت اسباب امنية وعدم توفر الامان! ولكن ما اعقب المؤتمر من همس اكد بانه عقد في عمان لابعاد العراقيين عن التفاصيل وعدم تمكينهم من الرد المناسب بعد ان يتم التعاقد مع الشركات المنفذة"

نرمين المفتي

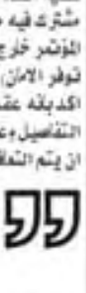

وبمراجعة لشروط المناقصة يكتشف المرء بانها وضعت لتلائم شركة بعينها غير عراقية. تنص المناقصة على ان مدة العقد سنتان وعلى ان يتم تنفيذ العمل بمراحل لتغطي العراق كله مع عدم دفع اية رسوم للدولة العراقية ولاينص على وجوب استلام العراق للاجهزة بعد انتهاء مدة العقد كما جرت العادة في العقود الدولية والمحلية. تشترط المناقصة ان تكون الشركة المشاركة في المناقصة قد نفذت اعمالاً مشابهة في اكثر من دولة والمعروف ان لجنة (٦٨١) (لجنة العقوبات على العراق في مجلس الامن) قد حرمت العراق وباصرار امريكي بريطاني من انشاء محطات ارضية لشبكات الهاتف الخلوي. وان تمتلك الشركة خبرات ومعدات! مع اتضاح الصورة فتح العراقيون على وجوب دخولهم في عمليات التنفيذ فسمح لهم بنسبة (٤٩٪) فقط،

ملفّ العراق

أكبر مشكلة تواجه البنك الدولي الاقتصادي

يقول البنك الدولي ان اول تقييم له لأوضاع الاقتصاد في العراق منذ قرن سيكون: ((سريعاً ومعيباً)) فهو يعمل بجهد استثنائي لإستخراج بيانات بعد سنوات طويلة من السرية والتغيب وويلات الحروب.

وكان من المقرر ان يكتمل تقرير البنك عن حالة الاقتصاد العراقي نهاية شهر آب الماضي، لكن رئيس بعثة البنك فلرس حداد حذر قائلاً انه يقوم بتكوين صورة لإقتصاد العراق بدءاً من الصفر تقريباً، مضيفاً بأن هذا التقرير: ((لن يتسم بالكمال.. ولسوف يكون تقييماً سريعاً ومعيباً)).

وأوضح حداد أن: ((البيانات مازالت مشكلة لا بسبب الحرب الأخيرة فحسب، ولكن أيضاً نتيجة لاعتماد فلسفات كانت قائمة في الماضي تمنع حرية تداول المعلومات وتفرض السرية التامة والتغييب غير المبرر)).

واضاف: ((بعض البيانات موجودة .. وفي بعض الحالات نجح العراقيون في تخزينها وحمايتها، لكن ذلك لا ينطبق على جميع الحالات)).

وينوي البنك الدولي، الذي كانت آخر بعثة له الى العراق في عام 1979، إعداد تقرير شامل نسبياً يحدد من حيث المبدأ التكاليف المحتملة لإعمار وإعادة بناء العراق قبل اجتماع الدول المانحة المحتمل انعقاده في إسبانيا خلال شهر تشرين الأول المقبل.

وقال حداد انه يتوقع ان يبلغ المانحون انه ستكون هناك فجوة بين العائدات والأموال اللازمة للإعمار، غير ان من السابق لأوانه معرفة هل ستكون الفجوة بالملايين أو بمليارات الدولارات، ذلك ان مسألة العوائد غير مؤكدة، وكذلك التكاليف، وهامش المجهول يبقى كبيراً، ولكن ماهو مؤكد انه ستكون هناك على الارجح فجوة واضحة وملموسة.

ومن الجدير بالذكر أن جيمس ولفنسون رئيس البنك الدولي كان قد اكد خلال زيارته للعراق أواسط شهر آب الماضي بأن البنك على استعداد للمساهمة في اعمار العراق تحت إشراف الأمم المتحدة، مضيفاً انه لايمكن التعاون سوى مع حكومة تعترف بها الأسرة الدولية. ورفض ولفنسون تحديد تكاليف الإعمار بدقة، واكتفى بالقول بأنها ستكون عملية ((باهظة الثمن)) حيث قدرها مصدر في البنك الدولي موضحاً بأن المبلغ اللازم لإعمار وإعادة بناء العراق قد يصل الى (١٤٥) مليار دولار للسنوات الأربع المقبلة، منها (١٥) مليار أ نشبكة الكهرباء، و (١٥) مليار أ لمياه الشرب وشبكات الصرف الصحي، و (١٥) مليار أ للنقل، و (١٥) مليار أ للإنشاء، مقابل ذلك ترى مصادر إقتصادية عراقية بأن هذه المبالغ تعتبر مؤشرات غير دقيقة ومبالغاً فيها، رغم الوضع المتردي للإقتصاد العراقي.

وكان البنك الدولي قد عقد ندوة تحت إشراف مكتب ممثل الأمين العام للأمم المتحدة بمشاركة عدد كبير من الاقتصاديين وممثلي القوى السياسية هدفها إجراء تقويم أولي للإقتصاد العراقي ومتطلبات التحول الى اقتصاد السوق، حيث قدم جوزيف سابا مدير الشرق في البنك و باسل حموي مسؤول الاستثمارات للشرق الأوسط في مؤسسة التمويل الدولية شرحاً مفصلاً لأوضاع الاقتصاد العراقي ومقتضيات تجاوز أزمته الحالية الخانقة مع طرح بعض المقارنات الخاصة بتجارب بلدان أوربا الشرقية والاتحاد السوفيتي السابق بهذا الشأن ومن بين المؤشرات التي ذكرها سابا بأن دخل الفرد في العراق يشكل الآن ثلث ما كان عليه منذ ربع قرن، وانتاج النفط تراجع الى الربع، والفقر يتفاقم، والطبقة الوسطى تتلاشى، والمشاريع بالكاد تعمل: الزراعة تستغل بنسبة ضئيلة.

وقد شهدت التجارة تراجعاً كبيراً، والبطالة مرتفعة تقدرها بعض الأوساط بأكثر من 50 % من القوى العاملة، وعدم الاستقرار الاجتماعي يتفشى، والأمية تسجل أعلى المعدلات في المنطقة وكذلك الأمر بالنسبة الى مؤشرات الصحة مثل وفيات الرضع، غير ان العراق يملك القدرة على ان يصبح بسرعة مجتمعاً ثريا والموارد النفطية تساعد على ذلك غير انها قد تتحول الى لعنة...

إجتماع تمهيدي في بروكسل للتحضير لمؤتمر المانحين في مدريد

من المقرر أن يعقد خلال يومي (٢٣) و (٢٤) تشرين الأول المقبل مؤتمر الدول المانحة لبحث تقرير أعده البنك الدولي حول الاحتياجات العراقية ذات الأولوية المرجحة في مجالات الاعمار وإعادة البناء.

وفي إطار التمهيد لهذا المؤتمر إنعقد في بروكسل اجتماع تمهيدي دعا اليه برنامج الامم للتحدة (undp) لتحديد الاحتياجات الانسانية للعراق، وقد شارك في هذا الاجتماع عدد كبير من الخبراء والمتخصصين في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

روسيا تفشل للمرة الأولى في الحصول على النفط العراقي

فشلت روسيا للمرة الأولى منذ ثلاثين عاما في الحصول على عقود نفطية عراقية بسبب المنافسة الشديدة من قبل شركات عالمية. أعلن ذلك مصدر مسؤول في وزارة النفط. وقال ان بلاده وقعت عقوداً لسنوات قادمة مع شركات أمريكية وفرنسية واسبانية وبريطانية وصينية ويابانية واسترالية، مشيراً الى ان هذه العقود مبنية على أسس تجارية بحتة لانعاش اقتصاد العراق الخارجي. وأضاف المصدر ان هذه العقود بدأت منذ أوائل آب الماضي مؤكداً ان العراق يمتلك وحده حق التصرف في عوائد النفط وبالطريقة التي يراها مناسبة، الا انه لم يحدد حجم العقود الجديدة المبرمة أو قيمها المالية. ويذكر ان حجم إنتاج النفط العراقي المحتمل يبلغ نحو 1.7 مليون برميل يومياً، تمثل نسبة 80 % من الطاقة الانتاجية قبل الحرب الأخيرة. وتجدر الإشارة الى أن روسيا الاتحادية لديها عقود نفطية ضخمة تم ابرامها مع النظام السابق تبلغ قيمتها نحو 40 مليار دولار.

حروب النظام البائد خربت التركيبة السكانية في العراق

أوضح تحليل للأمم المتحدة بشأن بيانات تم اكتشافها مؤخراً لتعداد الشعب العراقي عام 1987 ان سنوات حكم النظام السابق والحروب التي اشعلها كان لها تأثير قاتل على الرجال العراقيين. واظهرت بيانات التعداد، وهي اول احصاءات تظهر علانية منذ 15 عاماً على تعداد الشعب العراقي، تراجعاً كبيراً في معدل الرجال الى النساء منذ عام 1987 الى عام 1997 وقالت ماري شامي، وهي خبيرة احصاء: ((إن نظرة مبدئية تشير الى ان معدلات الجنس العراقية هابطة بشكل كبير)). وعلى الرغم من ان الأسباب الدقيقة لهذا الوضع غير مؤكدة، قالت شامي: ((قد يكون الفرق في الوفيات من جراء الحروب والصراعات السياسية في البلاد)) وقبل نشرها علانية كانت ارقام الإحصاءات سراً يخفيه النظام السابق، فقد اشار تعداد عام 1987 الى وجود 106 رجال امام كل 100 امرأة، فيما وجد تعداد عام 1997 ان عدد الرجال يبلغ 93 مقابل كل 100 امرأة.

الإعمار في المحافظات

برنامج الأمم المتحدة الانمائي يسهم بدور مميز في اعمار المشاريع بالمحافظات

يواصل برنامج الامم المتحدة الإنمائي جهوده لضمان استمرار زخم عمليات الاعمار واعادة البناء في بغداد والمحافظات، لاسيما في مجالات الكهرباء ومياه الشرب ومحطات المجاري، اضافة للمشروعات الاخرى حسب التحويلات المتاحة له.

بغداد

استكمل البرنامج في بغداد تقديرات اعمال اعادة تاهيل المنبر العراقي (قصر المؤتمرات سابقا) وتمت الموافقة على هذه التقديرات من جانب الجهات المعنية، وقد تم الاعلان عن مناقصة اعادة التاهيل على مستوى عالمي بناء على ميزتها النسبية.

وضمن المشروع الممول من قبل دائرة التنمية الدولية البريطانية (DFID) وبالتنسيق مع هيئة الكهرباء العراقية يقوم برنامج الامم المتحدة الانمائي (UNDP) بدعم اعمال اصلاح خطوط نقل الطاقة الكهربائية المنهارة في العديد من المواقع التي تتطلب ذلك ببغداد، حيث انجز العمل في خطوط شمال بغداد. جنوب بغداد (٤٠٠ كيلو فولت) بنسبة عالية وغرب بغداد/ الفلوجة (١٣٢ كيلو فولت) الذي انجز العمل فيه كما اعيد تأهيل شبكة توزيع الكهرباء الى مستشفى الرمادي بهدف استقرار الطاقة لهذا المرفق الحيوي الذي يضم (١٢٥٠) سريرا.

البصرة

وفي محافظة البصرة اعدت الخرائط المتعلقة بخطي قابلوات (١٣٢) كيلو فولت و ٣٣ كيلو فولت لمدينة البصرة، فيما اتخذت خطوات لحماية القابلوات بانشاء اغطية كونكريتية واقية في المنطقة التي تعتبر واهنة او معرضة للضرر، كما تم نقل ثلاث محولات وكمية من القابلوات (الاحادية والثلاثية) الى منطقة المحطة الكهربائية لغرض اعادة تاهيلها او استخدامها، فيما تم اعداد سايلو المحطة للتمكن من تقويم المولدات لغرض اعادة التاهيل وفحص الحمل والتشغيل وتم انهاء المخطط العام لمحطة الفاو الثانوية (١٣٢ كيلو فولت) مع جميع الجهات

واكمال نصب التسليحات الحديدية وعمل الاسر فضلا عن استكمال الترتيبات اللازمة لنقل (٢٣٠ كيلو فولت) من طواقم التوليد امتدادا من محطات البصرة الثانوية الى الفاو.

ميسان

ويلتقي برنامج الامم المتحدة الانمائي مع وكالات اخرى للامم المتحدة ومنظمات غير حكومية لمساعدة المزارعين في منطقة الجر الكبير ومعمل قصب السكر في المحافظة والمتوقف عن العمل ولديه الان (٤٥) طنا من السكر الصفي الذي يتسم بقصر عمره في الخزن وهو بحاجة الى التسهيل قبل انتهاء فترة صلاحيته.

وهناك نقص في تجهيز البذور والمبيدات للموسم الزراعي الحالي، حيث يركز برنامج (UNDP) جهوده مع منظمة الاغذية والزراعة الدولية (FAO) لمساعدة المزارعين عبر اسلوب التنمية المجتمعية، فضلا عن خطة لتقديم قروض جزئية (صغيرة) للمزارعين في محافظة ميسان وقضاء القرنة في البصرة.

وزير النفط الجزائري:

إرتفاع الأسعار يرتبط بغموض العوامل المؤثرة

أعلن وزير النفط الجزائري شكيب خليل أن التوتر الذي يخيم على سوق النفط العالمية والذي يدفع بالأسعار لكي تبقى مرتفعة لا علاقة له بنقص في العرض أو بسبب خلل ما عائد الى عدم كفاية التدفقات النفطية قياساً إلى حاجة السوق في الوقت الحاضر.

وقال شكيب خليل: إن بقاء الأسعار مرتفعة عائد الى علامات الاستفهام والغموض الذي يحيط بعدد من العوامل المؤثرة على السوق النفطية حالياً.

وبحسب الوزير الجزائري الذي رأس منظمة أوبك عام 2001، فإن علامة الاستفهام الأولى تتناول النفط العراقي وإمكانية عودته الى السوق النفطية والكميات التي يستطيع العراق إنتاجها وتصديرها. ويرى خليل إنه (سيكون من الصعب جداً على العراق أن يعود الى مستوى إنتاجه ما قبل الحرب الأخيرة) والتي كانت تتراوح ما بين 3.2 مليون برميل في اليوم بسبب حالة التجهيزات النفطية العراقية والحاجة الى إعادة تأهيلها وتحديثها، خصوصاً في مناطق الجنوب العراقي. فضلاً عن ذلك، يطرح الوزير الجزائري تساؤلات حول ديمومة الانتاج العراقي ناهيك عن مستواه وعن تاريخ البدء به، من أجل السوق الخارجية بكميات كبيرة، ويتمثل (المجهول) الثاني، وفق شكيب خليل، في تداعيات الأوضاع بنيجيريا حيث لا يعرف سلفاً مدى تأثيرها على الإنتاج والتصدير.

أما (المجهول) الثالث فيكمن في إمكانية عودة الإزدهار إلى الاقتصاد الأميركي، الأمر الذي من شأنه التأثير على الطلب وبالتالي دفع الأسعار الى الأعلى. وقال خليل أن ثمة (علامات استفهام حول مستوى المخزون النفطي الأميركي وحول طرق استخدامه وما إذا كان الطلب المرتفع على الغاز سيترجم بعامل ضغط على السوق النفطية) علماً أن لا مفاجآت منتظرة من جهة الاقتصادات الأوربية و الاقتصاد الياباني الواقعة في أزمة خانقة خصوصاً الاقتصاد الأثاني. وقال شكيب خليل: ان الأسعار ستبقى على إرتفاعها لما تبقى من العام الحالي، لكن هذا الإرتفاع ليس مرتبطاً بأي حال بنقص في كميات النفط المعروضة. وكرر التزام (أوبك) بتلبية كل حاجات السوق.

شركة صينية تعتزم تنفيذ عقد لتوليد الطاقة بالعراق

تعتزم شركة صينية لها عقد عمل كبير في مجال توليد الطاقة الكهربائية في العراق، العودة إلى استئناف العمل بعقد لإنشاء محطة كهربائية بطاقة (300 ميغا واط) بعد ان توقف العمل به إثر اندلاع الحرب. وكانت شركة (تشاينا ناشيونال ماشينيري أند ايكويبمنت أمبورت أند اكسبورت كورب) قد أرسلت وفداً حسب ما ذكرته صحيفة وول ستريت جورنال لتفعيل العمل بعقد يعود لثلاثة أعوام لانتاج الطاقة الكهربائية بقيمة 780 مليون دولار، وتمكنت الشركة حتى الفترة التي سبقت الحرب في آذار الماضي من بناء المرحلة الأولى من المشروع وفقاً للمتحدث باسم الشركة (جيانغ جيانرونغ) الذي أكد للصحيفة أن شركته تتطلع الى الحصول على موافقة من الأمم المتحدة لاستئناف المشروع بأقرب فرصة.

"هاليبرتون"

تفوز بحصة الاسد من تعاقدات إعمار العراق

كشفت تقارير امريكية ان شركة "هاليبرتون" التي كان يرأسها ديك تشيني نائب الرئيس الأمريكي، حصلت على نصيب الاسد في التعاقدات بالعراق. وذكر تقرير نشرته "واشنطن بوست" ان الشركة حصلت على تعاقدات بمبلغ 1.7 مليار دولار في اطار برنامج الحكومة الامريكية لحرب العراق، اضافة الى مئات الملايين من الدولارات سوف تحصل عليها من خلال تعاقدات في اطار البرنامج الذي تديرة هيئة مهندسي الجيش الامريكي. وذكر التقرير عن الشركة المذكورة ان حجم التعاقدات التي اعطيت لها تفوق بكثير ما سبق ان اعلن عنه، وان هذا يوضح ان الجيش الامريكي يعتمد على تشغيل شركات تحقق ارباحا لتنفيذ خططه في العراق. واشار التقرير ان حجم الانفاق العسكري على بقاء القوات الامريكية في العراق، (مليار 3.9 دولار) شهريا يحصل المتعاقدون الامريكيون في العراق على جزء كبير منه، اذ تقوم هاليبرتون الامريكية مع شركة كيلوغ براون اندروووت الوسيطة لبناء قواعد عسكرية للقوات داخل العراق وتقديم الخدمات لاكثر من 1200 من رجال المخابرات الامريكية الذين يبحثون عن اسلحة الدمار في العراق. وذكر التقرير ان موظفي الشركات اصبحوا جزءا لا يتجزأ من الوجود العسكري الامريكي في العراق.. وان اعطاء العمليات في العراق لشركات خاصة تدر ارباحا طائلة يثقل كاهل دافع الضرائب الامريكي. وقال التقرير ان الشركة الوسيطة كيلوغ براون اندروووت حصلت وحدها على عقود بـ (7 مليار دولار) في برنامج الحرب على الارهاب. ويرى المراقبون انه حتى لو سمحت الولايات المتحدة بمشاركة دولية لاعمار العراق، فان هذا الامر الواقع الذي فرض شركات امريكية ضخمة وشركات القطاع الخاص الامريكي سوف يستنزف دخل البترول العراقي لتغطية نفقات اعمال الشركات داخل العراق. وتعتبر شركة هاليبرتون ثاني كبرى الشركات العالمية في قطاع الخدمات المتعلقة بحقول البترول.